

الإعلام الفلسطيني والمصالحة

ورقة مقدمة لمؤتمر

المصالحة الفلسطينية: الآفاق والتحديات

الذي ينظمه

مركز الزيتونة بالشراكة مع مركز أميك

2015/3/26-25

إعداد: د. فريد أبوضهير

أستاذ مساعد – كلية الإعلام

جامعة النجاح الوطنية

"الإعلام: الأعباء، والخطاب الدموي في فلسطين". بهذا العنوان كتب غازي بني عودة وزياد عثمان كتابهما ليوثقا دور الإعلام الفلسطيني، وبخاصة الحزبي، خلال الشهور الأولى للانقسام عام 2007. وبالرغم مما يثيره هذا العنوان من اشمزاز لدى القارئ، إلا أنه يؤرخ لفترة تاريخية مظلمة وحزينة للشعب الفلسطيني. وبالطبع، لسنا هنا في معرض الحديث عن الانقسام وأسبابه، ومن يتحمل مسؤوليته، فقد كُتب الكثير في ذلك. كما أننا بصدد الحديث عن المصالحة، والتي تمثل الجانب المشرق، أو الذي ينبغي أن يكون مشرقاً، في تاريخ الشعب الفلسطيني. فقد احتفى القادة، كما احتفى الشباب في الشوارع بتوقيع اتفاقيات المصالحة في القاهرة وفي غزة، واستبشر الناس خيراً بقرب انفراج الأزمة الداخلية الفلسطينية.

وبالرغم من أن الحديث عن الإعلام سيكون حديثاً جارحاً ومؤلماً، إلا أننا يجب أن لا ننظر إليه على أنه جلد للذات، بقدر ما هو موقف نقدي جاد وعلمي، وتقييم منطقي، وربما له طابع مثالي، من شأنه أن يضع معالم على الطريق يسترشد بها الإعلام ليخرج من ضيق الشقاق إلى سعة الوفاق، ويتجاوز العثرات التي سببتها السياسة للدور الإعلامي، لكي يرسو على بر العمل المهني والأداء الإيجابي.

من المهم ابتداءً أن نشير إلى أن الإعلام الفلسطيني الذي بدأ عام 1876 مع صدور صحيفتي القدس الشريف والغزال، مر بفترات متنوعة من أشكال الحكم السياسي، في ظل الحكم العثماني، ثم الانتداب البريطاني، ثم الحكم الأردني والمصري، ثم الاحتلال الإسرائيلي، ثم في ظل السلطة الفلسطينية. وقد اكتسب هذا الإعلام خبرات واسعة، وواجه تحديات جمة، وتمكن من بناء تراث عريق له عبر تلك الحقب. ومارس الإعلام

دورا مهما في مواجهة أشكال القمع والاضطهاد الإسرائيلي على وجه الخصوص. وقد تأثر باستمرار بالظروف السياسية السائدة خلال تلك الفترات. ولكنه حافظ على مستوى من الأداء الوطني، والرسالة القومية، والحفاظ على الهوية الفلسطينية.

الإعلام الفلسطيني لم ينفصل، بشكل عام، عن الانتماء للقوى الوطنية الفلسطينية. بل كان هناك ارتباط، إما عضويا، أو وجدانيا، بتلك التيارات السياسية.

لم يظهر على الإعلام الفلسطيني الانقسام بشكل واضح خلال المراحل التاريخية التي مر بها، باستثناء فترات خلال الانتداب البريطاني، حين انقسمت القوى السياسية بين منادٍ للجهاد، ومؤيد للتفاهم مع الإنجليز. هذا على الأقل ما كتبه بعض المؤرخين حول تلك الفترة.

لكن السقوط الكبير، حسب ما كتب غازي بني عودة، وزياد عثمان، كان مع حدوث الانقسام عام 2007، بل ربما قبل ذلك، حين فازت حماس في الانتخابات في العام 2006. فقد برز الاستقطاب الحاد في وسائل الإعلام الموالية لحماس وتلك الموالية لفتح، وانسحب ذلك على من يسمون أنفسهم بـ"المستقلين" أو الإعلاميين المهنيين الذين لم يعلنوا انتماء لفصيل أو ولاء لجهة سياسية. ولكنهم خاضوا في الترشقات الإعلامية، بل واتخذوا مواقف واضحة لصالح جهة دون أخرى، ومارسوا الاتهامات والشتم وغير ذلك.

ولسنا هنا في صدد تحليل هذه المواقف، وإن كانت تستحق بالفعل الدراسة والتمحيص والبحث عن الأسباب التي أودت بالقيم المهنية لصالح التطرف في الآراء. ولكننا بصدد الحديث عن خلفية التغطية الإخبارية للمصالحة، وهي مرتبطة بالميل السياسية والارتباطات الحزبية لوسائل الإعلام، بل للصحفيين العاملين في الميدان.

طبيعة النظام الإعلامي

يقول العلماء أن النظام الإعلامي هو امتداد للنظام السياسي، يعكس الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع. فالنظام السياسي الديمقراطي يكون في نظام إعلامي حر، ويعبر تعبيراً صحيحاً عن واقع المجتمع، ويمثل مرآة لهذا الواقع. وفي المقابل، فإن النظام السياسي الاستبدادي يكون فيه نظام إعلامي مقيد، يعكس درجة القيود المفروضة على الشعب، ويمثل حالة الكبت التي يعيشها المجتمع، وهكذا. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن الإعلام الفلسطيني ارتبط بطبيعة الظروف السياسية، ثم بالنظام السياسي الفلسطيني. وكان باستمرار يعكس الأفكار والآراء السياسية المتاحة في الشارع الفلسطيني.

الحالة الفلسطينية تشير إلى أن الإعلام لم يمارس عمله بحرية كبيرة، ذلك أن النظام السياسي يسمح فقط بهامش حرية محدود، ولا يقبل المساس بسياسات وشخصيات وجوانب تعتبر محرمات. وهذا الأمر انسحب على الإعلام الحزبي أيضاً الذي تمحور حول أفكار الحركات وسياساتها واتجاهاتها.

وهذا الأمر يفسر حالة الاستقطاب في الإعلام الفلسطيني، وهي التي مثلت امتداداً لحالة الاستقطاب السياسي. فقامت كل جهة بتوظيف الإعلام لتعزيز وجودها ومكانتها، وتأكيد مواقفها، وحشد الآراء لصالحها، وفي الوقت نفسه، الانتقاص من الآخر، وكيف الاتهامات له، والعمل على "فضح" ممارساته.

منهجية الدراسة ونتائجها

وقد قمنا بعمل تحليل مضمون نوعي لتغطية عدد من المواقع الالكترونية لكي نتوصل إلى كيفية معالجة تلك المواقع للأخبار المتعلقة بالمصالحة. واخترنا وكالة وفا، على اعتبار أنها وكالة رسمية، تعتمد في تمويلها وإدارتها على السلطة، وتُعد مؤسسة عامة، مهمتها نشر أخبار السلطة الفلسطينية. كما أخذنا موقع وكالة صفا، وكذلك المركز الفلسطيني للإعلام، وهما موقعان مواليان لحركة حماس، في حين أخذنا موقع معا، كوكالة مستقلة، أو هيئة أهلية، تعتمد في تمويلها على المساعدات الخارجية، كما هو معلوم، وتُعلن أنها ليست محسوبة على السلطة أو على أي تيار سياسي، وتعمل باستقلالية، بصرف النظر عن الاتهامات الموجهة لها بانحيازها للسلطة.

والسبب في اختيار هذه المواقع هو أنها تمثل مصادر للأخبار لكثير من وسائل الإعلام الفلسطينية، كما أنها تنشر ما تنشره الصحف والمواقع، وحتى محطات الإذاعة والتلفزيون، التي تتبع نفس الاتجاهات. أما اختيار موقعين موالين لحماس فسببه أن عدد الأخبار المتعلقة بالمصالحة في كل موقع كان قليلا جدا، مقارنة بما نشرته وكالة وفا ووكالة معا.

أما الفترة التي شملها التحليل فيه في الثلاثة أشهر الأولى من العام 2015، حيث تم اختيار عينة عشوائية منتظمة لتلك الفترة، على اعتبار أن الدراسة تشمل أحدث التغطيات الإعلامية لقضية المصالحة.

كما اعتمدت الدراسة على مقابلات مع عدد من الصحفيين الفلسطينيين، وتم توجيه السؤال التالي لهم: كيف تقيم تغطية الإعلام الفلسطيني للمصالحة؟

وفي هذا الملخص، نورد نتائج التحليل والمقابلات كما يلي:

1- اعتمدت المواقع المذكورة في معالجتها لأخبار المصالحة على النقل عن المصادر الرسمية. ولم تنشر خلال الفترة التي غطاها البحث تقارير أو تحقيقات حول المصالحة. وهذا يشير إلى أن هذه الوكالات كانت متأثرة بما يصدر عن الجهات الرسمية وغير الرسمية، وتنتقي منها ما يناسب سياساتها واتجاهاتها، ولم تقم بتسليط الضوء، من خلال التقارير والتحقيقات، على واقع المصالحة، وأسباب تعثرها، وآفاقها، وعرض الحقائق التي تراها المؤسسة الإعلامية، وليس كما يراها السياسيون.

وفي هذا السياق، من الواضح أن تلك المواقع لم تلعب دورا مؤثرا وفاعلا في الرأي العام، بل لعبت دور حلقة الوصل بين المصدر والجمهور، طبعا بشكل موجه وانتقائي، كما سنرى لاحقا. ويمكن أن يجادل البعض بأن هذه الوسائل هي وسائل تابعة لجهات سياسية، وهذا صحيح. ولكنها لم تقم بالدور المهني الذي يُفترض أن تقوم به، واكتفت بنقل التصريحات والأخبار عن جهات معينة.

2- قامت كل من وكالة وفا من جهة، ووكالة صفا وموقع المركز الفلسطيني للإعلام، بنقل الأخبار والتصريحات بشكل انتقائي، وركزت على تصريحات المسؤولين والقادة من كلا الاتجاهين، كل موقع حسب انتمائه. وتكاد تكون وجهة النظر الأخرى مفقودة إلى أقصى الحدود في كل وسيلة إعلامية. وربما تكون المشكلة الأكبر هي أن معظم الأخبار المتعلقة بالمصالحة في هذه المواقع تضمنت إلى حد كبير أيضا الاتهامات، والعبارات القاسية، والردود على تصريحات وممارسات الطرف الآخر. وهذا الأمر من شأنه أن يعمق الانقسام، ويُفرغ المصالحة من مضمونها، خاصة

وأن كل طرف يُظهر حرصه على المصالحة، لدرجة أنها أصبحت شعارا للجميع، في حين تخلو الأخبار من أية عبارات داعمة لها.

- 3- تضمنت الأخبار التي تناولتها المواقع تحميل الاتجاه الآخر مسؤولية الجمود في المصالحة، ومسؤولية إفشالها عن قصد، واتهام الآخر بأنه غير معني بنجاح جهود المصالحة.
- 4- كثير من الأخبار لم تكن في صلب موضوع المصالحة، بل كان يدور حولها، حيث تضمنت الأخبار تصريحات رسمية في مناسبات مختلفة، مثل استقبال وفد أجنبي مثلا، وبضمن التصريحات تأتي عبارات مكررة، ورسمية، وبروتوكولية عن الجهود المبذولة في تحقيق المصالحة. وهذا يعني أن المصالحة أصبحت شعارا، وأنها تستخدم فقط كورقة لتعزير مكانة كل طرف أمام العالم وأمام الشعب الفلسطيني. والإعلام يعمل على ترديد ذلك دون التوقف عند الجهود المبذولة فعلا لتحقيقها.
- 5- وكالة معا على وجه التحديد اتخذت شكلا مختلفا في معالجة قضية المصالحة. فقد كانت أكثر انفتاحا في النشر من المواقع الأخرى، وبخاصة وكالة وفا، حيث نشرت مثلا تصريحات محمد دحلان بالتفصيل، رغم أنها لا تنسجم مع توجهات السلطة.
- 6- تتضمن أخبارا لا تحمل مسؤولية تعثر المصالحة لجهة محددة، بل توازن بين الطرفين إلى حد كبير. ولكنها نقلت أيضا الأخبار الرسمية لحركة فتح والسلطة، كما نقلت أخبار لحماس والفصائل المختلفة ومواقفهم من المصالحة. وتضمن ذلك تراشقات اعلامية بين فتح وحماس. وظهرت الوكالة وكأنها محايدة وتقف في الوسط. وهو دور لا يسهم كثيرا في ردم الفجوة بين الطرفين، بل ربما يسهم في توتير الأجواء السياسية بين الفرقاء.
- 7- يمكن أن نلمس في وكالة معا دفعا تجاه المصالحة، رغم ترديد التراشقات الاعلامية. لكن هناك نقلا للتصريحات عن كل الاطراف، وتأكيد على مبادئ أساسية وطنية، منها المصالحة.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

- 1- غياب المهنية إلى حد كبير.
- 2- غياب المسؤولية الاجتماعية إلى حد كبير.
- 3- انقسام وسائل الإعلام الفلسطينية تبعا للانقسام السياسي (والمجتمعي).
- 4- تتحمل القوى السياسية مسؤولية الانقسام بالدرجة الأولى، وعدم القدرة على تحقيق المصالحة، واستخدام وسائل الإعلام كأدوات لتعميق الانقسام وتعطيل المصالحة.
- 5- غياب الرؤية الإعلامية الموحدة، والتخطيط الإعلامي على مستوى الوطن. وغياب دور الإعلام كوسيلة مؤثرة وفاعلة.

خلاصة الأمر

يجب أن نعترف أنه، وبالرغم من وجود مهنية لدى كثير من الصحفيين، ولدى عدد من المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، إلا أن السياسة العامة للمؤسسات الإعلامية ليست مهنية، وهي عبارة عن "أبواق" وأدوات لتوصيل صوت الجهات التي تتبع لها، وأدوات أيضا لتصعيد الخلاف والصراع بين الفئات المختلفة. وهنا، تفقد وسيلة الإعلام مبرر وجودها، لتصبح مجرد أداة دعائية، وليست وسيلة إعلام بالمعنى المهني. والدليل على ما نذهب إليه في هذه النتيجة هو أن وسائل الإعلام لا تذكر الأخبار المتعلقة بالطرف الآخر، اللهم إلا إذا كان الخبر يخدم مصلحتها، أو يمس بشكل سلبي الطرف الآخر.

إن التجرد والمهنية مفقودتان لدى الكثير من وسائل الإعلام الفلسطينية، وسبب ذلك هو الارتباط السياسي بجهات لها أجندة وبرامج سياسية خاصة بها. وهو بالتالي ليس إعلام وطن، ولكنه إعلام فصائل وتيارات سياسية.

الأمر الثاني الذي لا بد من الإشارة إليه هنا هو أن التخطيط الإعلامي، والتواصل المهني غائب إلى حد كبير. فالعمل النقابي الصحفي منقسم على نفسه، وهو مسيس إلى حد كبير. ولو تم إصلاح الجسم النقابي وإخراجه من دائرة التسييس، لمهدنا الطريق أمام تطوير فلسفة المهنية لدى وسائل الإعلام.

ما سبق، هو مقدمة للتخطيط الإعلامي في فلسطين، ومقدمة لتوافق المؤسسات الإعلامية على القيام بدور "إعلام الوطن" الذي يقدم مصلحة الوطن على أية مصلحة أخرى. وهو مقدمة لرسم ملامح النظام الإعلامي الذي يعتبره العلماء مقدمة لإصلاح النظام السياسي. فالحريات في التاريخ بدأت من الإعلام، وشقت طريق الحرية في المجال السياسي، وليس العكس.

إن المصالحة هي واحدة من الهموم الفلسطينية، بل هي ركيزة أساسية للنهوض بالواقع الفلسطيني المتعثر، وهي حجر الزاوية في التقدم نحو تحقيق الأهداف. ومن مصلحة الجميع أن يقوم الإعلام بدور فاعل ومؤثر، بل وصانع للرأي العام الداعم للمصالحة. ولذلك، فإنه مما يؤسف بالفعل أن يكون الإعلام الفلسطيني لاعبا غائبا عن الساحة في مجال المصالحة، بل، وكما ذكرنا، أنه في بعض الأحيان يقوم بدور معوق للمصالحة، عن قصد أو عن غير قصد. فالصحفي، ووسيلة الإعلام التي لا ترى لها دورا سوى ترديد ما يقوله الساسة، يحكم على عمله بالفشل، ويرتضي لنفسه أن يكون أداة لتعميق الانقسام وقتل كل الجهود التي يمكن أن تُبذل لإنجاز المصالحة.

الإعلام هو وسيلة ضغط على قادة الرأي، وعلى القوى السياسية، وعلى الشعب بأسره. وهو الذي يمكن أن يخلق المناخ الملائم للمصالحة ولكل ما فيه خير الناس والوطن. وهذا الدور يجب أن يبرز في الواقع الفلسطيني من خلال آليات وأدوات إعلامية، يمكن التوافق عليها، ربما في ظل "مصالحة إعلامية"، تمهد للمصالحة السياسية.